

CDIP/13/INF/3

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 24 فبراير 2014

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الثالثة عشرة

جنيف، من 19 إلى 23 مايو 2014

موجز الدراسة القطرية المتعلقة بالابتكار والملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي: قطاع تشغيل المعادن غير الرسمي في كينيا

من إعداد السيد/ كريستوفر بول، كبير مهندسي البحوث ومحاضر أول بجامعة براون، مدرسة الهندسة، الولايات المتحدة الأمريكية؛ والسيد/ ستيف دانيال، مجلة ميكشيفت، الولايات المتحدة الأمريكية؛ والسيدة ماري نجيري كينيانجوي، عضو هيئة التدريس بجامعة نيروبي، معهد دراسات التنمية، كينيا؛ والسيد باريت هازيلتيني، عضو هيئة التدريس بجامعة براون، مدرسة الهندسة، الولايات المتحدة الأمريكية¹

1. يحتوي مرفق هذه الوثيقة على ملخص الدراسة المعنية بقطاع تشغيل المعادن غير الرسمي في كينيا، المُضطلع بها في إطار المشروع الملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي (CDIP/8/3) والذي أقرته اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (CDIP) في دورتها الثامنة المنعقدة في نوفمبر 2011.

2. إن اللجنة مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

¹ لا تُعبر الآراء الواردة في هذه الدراسة إلا عن رأي كاتبها فقط ولا تُعبر بالضرورة عن آراء أمانة الويبو أو أي من الدول الأعضاء في المنظمة.

ملخص عملي

تبحث دراسة الحالة هذه السلوكيات المرتبطة بالملكية الفكرية للعاملين في أو مع قطاع تشغيل المعادن غير الرسمي في كينيا. وبالإضافة إلى ذلك، تُقدّم الدراسة نظرة عامة على القطاع ونظام الابتكار الوطني وآليات التملك المتاحة والسياسات والبرامج ذات الصلة. وأخيراً، نستعرض العديد من السيناريوهات التي قد تعزز الوصول إلى آليات التملك وتحقيق الاستفادة منها من قبل أولئك الذين يعملون في القطاع غير الرسمي.

تتوافق هذه الدراسة مع دراستين حالة أخرى ودراسة تصورية. تختص حالة دراسية منها بدراسة القطاع الكيميائي غير الرسمي في جنوب أفريقيا، وتبحث الأخرى القطاع الطبي غير الرسمي في غانا. وتصبغ دراسات الحالة الثلاثة بصيغة الإطار اللغوي والتحليلي المتبع في الدراسة التصورية.

يُنجم قطاع تشغيل المعادن غير الرسمي في كينيا سلعاً تتراوح بين الأواني والأوعية والمنحوتات. كما يوفر أيضاً خدمات الصناعات التحويلية وفقاً للطلب، فضلاً عن خدمات الإصلاح. ويتبنى عدد قليل من العاملين في القطاع غير الرسمي تكنولوجيات جديدة لتحويل الطاقة والتغلب على مشاكل النقل. واشتملت أساليب إعداد هذه الدراسة، في سياق محاولة فهم هذا القطاع وفك طلاسم عناصره الديموغرافية واتجاهات العاملين فيه، على تنفيذ دراسة استقصائية نصية لاستطلاع رأي هؤلاء العاملين فيه من خلال استقصاء مكتوب موجه لمجموعة محددة من الشركات المُصنّعة، مع إجراء مقابلات مع عدد من العاملين في مجموعات لشركات أخرى، وإجراء مقابلة مع اثنين من الحرفيين/المصممين من غير المرتبطين بأي مجموعة معينة من الشركات، مع إجراء مقابلات مع مسؤولين في الحكومة وفي المنظمات غير الحكومية من المهتمين بقضايا الملكية الفكرية و/أو بتسمية القطاع غير الرسمي. وقد اعتمدنا على الوثائق الحكومية والمواقع الإلكترونية للحصول على المعلومات حول السياسات والبرامج ذات الصلة ومدى فعاليتها. وبالإضافة إلى إنتاج طائفة متنوعة من السلع والخدمات، يبيع قطاع الأشغال المعدنية غير الرسمي منتجاته إلى مجموعة متنوعة من الأسواق. حيث تُباع السلع الأساسية مثل الأواني والأوعية بمختلف الأنواع والأحجام إلى تلك الأسواق التي لا تقوي على تحمل تكلفة البدائل المستوردة. كما تُباع التماثيل وغيرها من القطع الفنية الأخرى إلى المستهلكين من الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المتوسط والمرتفع، فضلاً عن تصديرها إلى مستهلكين في الخارج. أما التكنولوجيات الجديدة، فتُباع مباشرة إلى العملاء أو تُرخص للانتفاع بها من قبل شركات مصنّعة أخرى. وقد وجدنا علاقة متبادلة بين السوق الذي تُباع فيه منتجات شركة ما وبين السلوكيات المتعلقة بالملكية الفكرية لتلك الشركة. ولاحظنا أشكالاً عديدة من الابتكار، وكان أكثر ثلاثة أشكال لافتة للنظر، هي:

1. تطويع المنتجات الموجودة في السوق كي تتواءم مع المتاح من المواد والأدوات والمهارات والأسواق. وكان هذا واضحاً في أغلب الأحيان في مجموعات شركات التصنيع المُنتجة للسلع الأساسية (مثل كاموكونجي)؛
2. إعداد نماذج معدنية لتجسيد المعالم وصور الحياة التي تشتهر بها كينيا مثل الزراف والأفيال ورجال قبيلة ماسي. وقد انتشرت نوعية هذه الأعمال وتسيّدت في مجموعة الشركات المنافسة؛
3. وقيام بعض العاملين بشكل فردي، بعيداً عن مجموعات الشركات، بتطوير منتجات مستحدثة وجديدة.

وبشكل الطلب السوقي والمنافسة والرغبة في الابتكار القوة الدافعة لهذه الابتكارات. وساهمت بعض الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في الابتكار، وحظي بتقدير كل من المستهلكين ووسائل الإعلام والموردين.

ويتوفر لأولئك الذين يرغبون في استملاك ملكية فكرية في كينيا مجموعة نموذجية من الآليات التي يمكن الاختيار من بينها: براءات الاختراع، نماذج منفعة من براءات اختراع، التصميم الصناعية، الاختراعات التكنولوجية، العلامات التجارية وحق

المؤلف. ويلجأ معظم أعضاء القطاع غير الرسمي إلى آليات التملك عندما يتطلب الأمر ذلك. وتتضمن تلك الآليات: السرية، وتحقيق السبق في السوق، والتنوع في إنتاج المكونات.

وسنّت الحكومة الكينية تشريعاً يهدف إلى دعم تنمية القطاع غير الرسمي. وتُصنّف الشركات العاملة في هذا القطاع، في العادة، كشركات صغيرة ومتوسطة (MSEs)، ولذلك، فنحن نطبق المرجعيات الواردة في وثائق السياسة الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة على الشركات العاملة في القطاع غير الرسمي، ما لم يُنص على خلاف ذلك صراحةً. وكأمثلة على التيسيرات المقدمة إلى تلك الشركات في هذا الإطار: ينص قانون المشتريات لعام 2008 على منح حوافز للبايعين المشاركين مع الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما يوفر برنامج تشرف عليه الوزارة وسائل النقل اللازمة لتوصيل المنتجات المُصنّعة إلى أماكن العروض التجارية المقامة بواسطة الشركات العاملة في القطاع غير الرسمي. وقد صدر تشريع حديث يدعو صراحةً إلى دعم الابتكار الناشئ من الشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي وقت كتابة هذه الوثيقة، كان قد بدأ العمل في تدشين برامج لوضع هذا التشريع موضع التنفيذ.

نتائج الدراسة

يضع العاملون، من أولئك الذين يعملون في مجموعات من الشركات المُصنّعة لسلع أساسية تستهدف المستهلكين ذوي الدخل المنخفض، أهمية كبيرة على علاقات مبنية على أساس من الثقة وتقاسم الموارد للتكيف مع التغييرات التي تطرأ على الطلب. ومع ذلك، هناك أيضاً استعداد ورغبة في انتهاز فرص الريادة وتحقيق السبق، وبناء علاقات حصريّة مع المستهلكين.

ويعتمد العاملون، من أولئك الذين يعملون في مجموعات من الشركات المُصنّعة لمنتجات تستهدف الأسواق ذات الدخل المتوسط والمرفع، على المزيد من الطاقة في سياق الحفاظ على أي مكتسبات. كما يُنتهج مبدأ السرية من خلال عدم الكشف عن مراحل عملية الإنتاج لأطراف خارجية، مع اتباع سياسة تنوع مصادر الحصول على المكونات الأساسية من خلال عدة موردين، بالشكل الذي يجعل المالك هو الوحيد الذي يمكنه الوصول إلى المجموعة الكاملة اللازمة لتجميع المنتج. وأظهر أولئك الذين يعملون بشكل منفرد، بمعنى، عدم العمل في مجموعات، أكبر قدر من الاهتمام بحماية ملكيتهم الفكرية، ويتجهون في هذا الإطار آليات رسمية تتضمن العلامات التجارية ونماذج المنفعة من البراءات. وأُعريت هذه المجموعة عن خيبة الأمل تجاه إجراءات التملك.

السيناريوهات

لعبت الأخطار التي تهدد بقاء واستمرار كل نوع من أنواع الشركات الثلاثة (منتجو السلع الأساسية ومنتجو الأعمال الفنية والعاملون بشكل منفرد) دوراً في شحذ الأفكار من أجل تصور بعض السيناريوهات الداعمة. ويزدهر نشاط منتجي السلع الأساسية بفضل القدرة على إنتاج سلع بأسعار أقل من السلع المستوردة. وفي حالة تحول ميزة السعر لصالح السلع المستوردة، ستغلق الشركات الكينية المُصنّعة أبوابها. وتلاحظ أن معظم المواد المستخدمة في الإنتاج من مواد معاد تدويرها. وعند ارتفاع أسعار المواد في السوق العالمية، فقد يلجأ الصانع في القطاع غير الرسمي برفع السعر أيضاً، مما يُعزّز من موقف الاستيراد. وتعتبر التعريفات الجمركية على الواردات من الموضوعات الأكثر إلحاحاً وأهمية لهذه المجموعة من الشركات بالمقارنة بمسألة حماية الملكية الفكرية. وفي حالة نجاح مصنعي السلع الأساسية في إيجاد سوق متوسط أو مرتفع الدخل لمنتجاتهم، ستزداد أهمية تسجيل العلامات التجارية وبراءات التصميم الصناعية.

ويكمن التهديد الرئيسي لمنتجي الأعمال الفنية في المنافس المحلي الذي يتمتع بميزة السعر أو النمط الإبداعي الذي ينفرد به. وقد يرجع السبب في ميزة السعر إلى عملية ابتكار خاصة بالمصنّع، وقد يكون هذا الابتكار محمي بموجب منفعة ناشئة عن براءة

اختراع. ويمكن حماية ميزة النمط الإبداعي من خلال براءة اختراع لنماذج صناعية. ولذلك، إذا أظهرت دراسة حساب الجدوى للقيمة المحققة نتائج إيجابية، سيكون هناك حافز قوي لطلب الحماية.

وأما بالنسبة للشركات التي تعمل بصفة منفردة، فقد تأتي التهديدات من قبل المنافسين (في حالات الشركات المصنعة للأثاث والأدوات المنزلية) أو من تلك الكيانات التواقفة إلى إساءة استخدام التقنية الجديدة. وفي هذه الحالات، توفر العلامات التجارية وبراءات التصميم الصناعية والمنافع المتأتية وبراءات الاختراع مجموعة جاهزة ومتوفرة للحماية.

وأعرب جميع من خاض المقابلات، من الذين أبدوا اهتماماً بحماية أفكارهم، عن شواغل أيضاً بشأن التكاليف (الوقت، الجهد، استيعاب النظام، والنفقات المالية) والتي ترتبط بإجراءات الحصول على حماية الملكية الفكرية. ويتعين على الشركات الصغيرة والمتوسطة تحليل مسألة القيمة بطريقة تفي تماماً للتحقق من جدوى السعي في الحصول على حماية. ويعتبر هذا الأمر تحدياً حتى بالنسبة للشركات الكبيرة، مما يؤكد على الحاجة إلى مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في هذا الصدد. وفي حالة خفض التكاليف، وبالتالي، إمكانية الحصول على نتائج إيجابية عند حساب القيمة مما يُشجع على المضي قدماً في الحصول على حماية. ويتطلب هذا جهداً من الناحية السياسية لإنشاء فئات جديدة من آليات التملك، والحد من شروط إيداع طلبات تسجيل الملكية الفكرية المجحفة، وتبسيط الإجراءات، وتوفير وصف دقيق وواضح للإجراءات، جنباً إلى جنب مع تيسير الوصول إلى المكونات المختلفة وتخفيض الرسوم. وفي الوقت الذي نسعى فيه إلى تواصل ومتابعة هذه الأفكار، يجدر الاعتراف بأن القيم المثمنة من قبل الشركات المنتجة العاملة في مجموعات - العلاقات القائمة على الثقة وتقاسم الموارد - تلعب دوراً حاسماً في أداء المجتمع بشكل عام. ويُنظر لهذه القيم في بعض الأحيان على أنها تتعارض مع حماية الملكية الفكرية للفرد. ولا يتعين بالضرورة أن يكون هذا الأمر صحيحاً، وحرّياً على أولئك المكلفين بإجراء تغييرات التماس حلول مبتكرة من شأنها تعزيز معايير ثقافية وحقوق فردية قيّمة.

[نهاية المرفق والوثيقة]